

وان تلاحظ أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر ومعرض الامم المتحدة للمستوطنات البشرية قد عقدت مشاورات غير رسمية في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ ،

١ - تقرر أن يعرف " مؤتمر ومعرض الامم المتحدة للمستوطنات البشرية " من الآن فصاعدا باسم " الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية " ؛

٢ - وترى أن من الضروري ، لكي يحقق المؤتمر أهدافه ، أن يكون جدول أعماله انتقائيا ، وأن يكون هيكله التنظيمي بسيطا وكفؤا ، وأن لا تتجاوز الوثائق التي تعد له الحدود المعقولة ؛

٣ - وتوافق على أن يدعو الأمين العام " اللجنة التحضيرية للموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، لعقد دورتها الرسمية الاولى في مقر الامم المتحدة في الفترة من ١٥ الى ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ؛

٤ - وتطلب الى الأمين العام أن يحيل تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الرسمية الاولى الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الثالثة ؛

٥ - وتؤكد من جديد طلبها الى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا موجزا ، عن طريق مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

الجلسة العامة ٢٣٢١

١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٢٦ (د - ٢٩) - تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٨٤٩ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ وقراراتها ٢٩٩٤ (د - ٢٧) و ٢٩٩٧ (د - ٢٧) و ٣٠٠٠ (د - ٢٧) و ٣٠٠٢ (د - ٢٧) المؤرخة في ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ ،

وان تضع في اعتبارها قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمن الاعلان باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وان تؤكد من جديد أن لكلا جانبي بيئة الانسان ، الطبيعى والاصطناعي ، أهمية حيوية لرخاء الانسان وممارسته لحقوقه الأساسية ،

وان تؤكد من جديد كذلك أن جميع الدول تشترك في تحمل مسؤولية حماية البيئة وصيانتها وتحسينها من اجل الاجيال الحاضرة والمقبلة ،

ولما كانت تدرك أن التلوث وتدهور الموارد الطبيعية ونفاذها مشاكل اساسية من شـاـكل البيئة ،

وان تشعر بالقلق للتأثير الذى يلحق بالبيئة من جراء استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية بصورة تبديدية وغير رشيدة ، وبخاصة الموارد الطبيعية للبلدان النامية ، ولكون هذا الاستغلال والاستهلاك يشكل تهديدا لتلك البلدان في ممارستها سيادتها الدائمة على مواردنا الطبيعية ، واقتناعا منها بأن من الضرورى وبصورة عاجلة التوصل الى استغلال الموارد الطبيعية واستهلاكها على وجه رشيد أمثل ، وتفادى تبديدها ، ومكافحة التلوث ، بمضاعفة التعاون الدولى طلبا لهذه الاهداف في اطار من الامن البيئى الجماعى ،

ولما كانت تدرك كل الادراك أهمية وعالمية مشاكل البيئة بما فيها ، في جملة أمور ، المشاكل الوثيقة الصلة بالتخلف وعدم التكافؤ والظلم الاجتماعى ، وضرورة اتخاذ تدابير على الصعيد القومى وصعيد التعاون الدولى معا للوصول الى حل جميع هذه المشاكل حلا سريعا ناجعا .

وان تؤكد من جديد طبيعة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ونهجه المتسمين بتمديد التخصصات والجمع بين مختلف القطاعات ، وتعترف بما يمكن أن يعود به الأخذ بهذا النهج من فوائد في حل مشاكل التعاون الدولى في موضوع البيئة التي تمس الدول الاعضاء ولا سيما البلدان النامية ،

وان تحيط علما باعلان كوكوجوك (٥٩) الذى تم اعتماده في الندوة التي عقدت ، برعاية برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد عن انماط استخدام الموارد والبيئة واستراتيجيات الانماء ، في كوكوجوك بالمكسيك من ٨ الى ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ،

وقد نظرت في تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة عن أعمال دورته الثانية (٦٠) ، ولاقتناعها بضرورة مواصلة دعم نشاطات هذا البرنامج ومهامه التنسيقية ،

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة عن أعمال دورته الثانية وبرنامج الاعمال الذى اعتمده ؛

٢ - وترجو برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة :

(أ) أن يسير بنشاطاته ، في حقل اختصاصه ، على وجه يتسق مع الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛

(ب) أن يتخذ تدابير لمضاعفة الجهود الرامية الى تيسير اشراك مؤسسات البلدان النامية في اعداد نشاطات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وتطويرها وتنفيذها .

٣ - وترجو مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يقوم ، مراعى كل المراعاة السيادة الدائمة للدول على مواردنا الطبيعية وعلى اساس التعاون الوثيق والتشاور المستمر مع جميع الدول ، بما يلي :

(أ) العمل على ضمان الحرص ، في تصميم شبكة الرصد البيئي العالمية وتنفيذها وتطويرها على أساس الاشتراك الاختياري من قبل الدول الأعضاء ، على إيلاء الاعتبار التام لهدفها المتمثل في أن يجرى سلفا وقبل فوات الأوان اكتشاف التغيرات ، الصناعية أو الطبيعية ، التي توشك أن تحدث في أى جزء من البيئة والتي تهدد بالتسبب في ضرر ملموس لرفاه الانسان ، وذلك لكي يتوفر للحكومات الاساس اللازم لاتخاذ تدابير وقائية فورية ؛

(ب) الانتباه ، عند النظر في التقرير عن شبكة المراجع الدولية الذى سيقدمه المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الثالثة ، الى الاحتياجات القائمة للحصول على المعلومات عن البيئة وخاصة منها احتياجات البلدان النامية وزيادة في التخصيص احتياجات تلك البلدان المتأثرة بمشاكل تدور ونفاذ موارد ها الطبيعية ، وهي مشاكل من شأن تبادل وتوفر المعلومات الكافية عنها في الوقت المناسب ، بواسطة شبكة المراجع الدولية ، تيسير اتخاذ التدابير اللازمة لحلها .

٤ - وترجو المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة القيام ، تمشيا مع غايات البرنامج وأهدافه ، بما يلي :

(أ) أن يعد تقريرا عن الاثر البيئي الناجم عن استخدام الموارد الطبيعية استخداما تبديديا غير رشيد ، على الوجه المتمثل في الطرق والاشكال الراهنة للانتاج والاستهلاك ، وان يقدم هذا التقرير الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الرابعة ؛

(ب) ان يحرص في اعداد له لما سيعرضه على مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته الثالثة من صياغة جديدة لنشاطات البرنامج في مجال الموضوعات ذات الاولوية ، موضوعات التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا ، على تأمين انسجام هذه النشاطات مع الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وذلك بقدر ما يتعلق الامر بميدان اختصاص البرنامج ؛

(ج) أن يعد ، بالتشاور مع المنظمات الاخرى في مجموعة الامم المتحدة ، دراسة تشمل على توصيات تهدف الى ان يوضع موضع التطبيق بأكثر سرعة ممكنة مفهوم الانما ايكولوجي ، كطريقة للتخطيط تسمح للبلدان النامية بتحقيق انما معجل متماusk مع المراعاة الخاصة لأحوالها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية والايكولوجية والاقليمية ، بقصد تقديم الدراسة المذكورة الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الرابعة ؛

(د) أن يوجه نظر الحكومات الى اضطلاع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بدورة " الوسيط الحفاز " ، هذا الدور الذى أقره مجلس الادارة في دورته الثانية (٦١) ، بوصفه طريقة ناجعة متاحة للبرنامج لتوفير حلول مناسبة ، على المدى القصير خاصة ، للمشاكل التي تؤثر في بلد واحد أو في مجموعة بلدان من منطقة واحدة أو مناطق مختلفة ، وأن يقدم الى المجلس في دورته الرابعة تقريرا عن المشاكل التي يمكن الانتفاع في صدها الى هذا الدور ، لصالح البلدان النامية اساسا ؛

(د) أن يعجل بالمشاورات مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وكذلك مع القانونيين والعلماء والخبراء الآخرين من أجل ايجاد مجموعة من المبادئ العامة والقواعد الموجهة للتنفيذ العملي للدراسات التي تتناول تغييرات الاحوال الجوية بفعل البشر وما يتصل بذلك من الظواهر البيئية ، بما في ذلك جوانبها التنفيذية والبحثية ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى مجلس الادارة في دورته الرابعة ؛

(و) أن يقدم الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الثالثة تقريراً أولياً عن النواحي القانونية التي اولتها منظمات مجموعة الامم المتحدة اهتمامها في اطار نشاطاتها والتي يمكن ان تساعد على استخلاص وصياغة وتطوير مبادئ لقانون دولي بيئي ؛

(ز) أن يخطي ، في تنفيذ وتطوير شبكة الرصد البيئي العالمية أولوية متساوية للمعالم (البارامترات) البيئية خلاف الملوثات التي تيسر حل أو تفادى المشاكل البيئية التي تمس أو يمكن ان تمس ، بصورة رئيسية ، البلدان النامية ؛

(ح) أن يوجه نظر الدول الاعضاء الى شبكة المراجع الدولية ، كوسيلة تمكن البرنامج من تبادل وتوفير المعلومات في الوقت المناسب فيما بينها ، أو مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الخاصة ، من أجل حل المشاكل البيئية التي تمسها ؛

(ط) أن يتشاور مع حكومات البلدان النامية في أمر المشاكل والمسائل المتعلقة بالبيئة والتي قد ترغب تلك الحكومات في الحصول على تدريب وعلى مساعدة تقنية بشأنها ، وأن يقدم ، مع الاجابات التي يتلقاها ، تقريراً الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الرابعة ، مشفوعاً بملخص عن الخبرة المكتسبة في هذا المجال حتى الان ، وذلك من أجل وضع برنامج للتدريب والمساعدة على اساس الاحتياجات المحددة لهذه المجموعة من البلدان ؛

هـ - وتؤكد من جديد أهمية التنسيق والتعاون الايجابي بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من منظمات مجموعة الامم المتحدة فيما تضطلع به من نشاطات بغية ضمان ايلاء اهتمام فعلي لاحتياجات الدول الاعضاء ومشاكلها المتصلة بالبيئة ، ولا سيما البلدان النامية ، حسب طلبها ، وضمان اتخاذ التدابير اللازمة فـ هذا الصدد .

الجلسة العامة ٢٣٢١

١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٢٧ (د - ٢٩) - انشاء مؤسسة الامم المتحدة للموئل
والمستوطنات البشرية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٢٩٩٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ،